TRANSATLANTIC
LEADERSHIP
NETWORK

ليبيا
ما المطلوب لإجراء انتخابات 24 ديسمبر

20 مايو 2021
واشنطن

التصريحات الرئيسية

يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، استخدام الأدوات المتاحة لهم كالعقوبات وتجميد الأصول وحظر السفر لإرسال رسالة قوية إلى أي سياسي ومسؤول ليبي يسعى إلى عرقلة انتخابات 24 ديسمبر.

إن الحضور القوي لمراقبي الانتخابات الدوليين مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة وغيرهم، ضروري لنجاح انتخابات 24 ديسمبر."

للمجتمع المدني دور حاسم في تثقيف الجمهور بشأن العملية الانتخابية وتوفير المعلومات للمواطنين في الوقت المناسب والتعاون مع وسائل الإعلام واللجنة الانتخابية في هذا الصدد

مقدمة

في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، أعلنت ستيفاني وليامز، رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أن البلاد ستجري انتخابات وطنية في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021. يعتبر هذا التاريخ رمزياً لمواطني البلاد؛ إذ أنه عيد الاستقلال الليبي.

ووفقا للسيدة وليامز، يطلب من المرشحين للمناصب التنفيذية الالتزام بمبادئ الشمولية والشفافية والكفاءة والتعددية والجماعية والوطنية. يتم الاحتفال بالانتخابات كطريق واضح نحو الحياة العامة الشاملة والديمقراطية في ليبيا.

وفي الوقت ذاته، لا يزال هناك بعض المشككين في الجدول الزمني. قام منتدى الحوار السياسي الليبي بتسهيل سلطة تنفيذية مؤقتة في فبراير 2021 لقيادة البلاد نحو الانتخابات الوطنية. ومع ذلك، تطرح بعض التساؤلات حول كيفية إعادة بناء المؤسسات وتعزيزها بعد الضرر الذي لا يمكن إصلاحه الناجم عن حملة حفتر الفاشلة.

كانت هذه خلفية الجلسة الحوارية الأخيرة المنظمة من قبل شبكة القيادة عبر الأطلسي "ليبيا: ما المطلوب لإجراء انتخابات 24 ديسمبر"

وقد عقد هذا الحدث عبر الانترنت في 20 مايو 2021. وكان من بين المشاركين:

سالمين أسعد، الناشطة في مجال حقوق المرأة.

محمد الجارح، محلل سياسي وباحث.

محمد حمادي، منظم في جمعيات الشباب والمجتمع المدني.

زهرة لنقي، مشاركة في منتدى الحوار السياسي الليبي الذي شارك فيه 75 عضوا؛ الرئيس التنفيذي لمنصة المرأة الليبية للسلام.

وأدار الحوار الدكتور **ساشا توبيريتش**، نائب الرئيس التنفيذي الأول لشبكة القيادة عبر الأطلسي.

حديث اللجنة

سالمين أسعد
ناشطة في مجال حقوق المرأة

تحدثت **سالمين أسعد** عن أوضاع المرأة كناخبة في الانتخابات المقبلة.

قلقي هو العنف ضد النساء والناخبين. لقد أجرينا انتخابات في السنوات السابقة، ولكننا نعلم أنه في بعض المناطق لم يكن التصويت عادلا أو شفافا أو حتى آمنا. نحن بحاجة إلى ضمان سلامة الناخبين خلال الانتخابات. ويجب أن تتاح للمرأة فرص متساوية للتصويت في الانتخابات. نحن نعتمد على التدخل الدولي، ولكن لدينا نقص في الوعي بين الشعب الليبي. نحن نفتقر إلى التعليم فيما يخص القوانين. يجب أن يعرف الشعب حقوقه وقوانينه وأهمية هذه القوانين.

ولا بد من الرقابة الدولية في هذه المرحلة. لا نريد أن نكرر نفس أخطاء الانتخابات الماضية. تسهيل العملية للناس هو شيء مهم ويجب على أحد الأطراف الاهتمام بذلك. والوقت ينفد منا لحل هذه المسائل. نعم، هذه قضايا ثانوية. ومع ذلك، بالنسبة للمجتمعات الليبية الأصغر، سيؤثر ذلك على الآلاف. كل صوت سيكون مهما في هذه الانتخابات لا نريد أن ينتهي بنا المطاف برئيس حصل على 5000 صوت من البلاد بأكملها.

لست متفائلةً عندما يتعلق الأمر بالمرأة في ليبيا. نعم، لقد بدأنا بنسبة ال 30٪ في خارطة الطريق. الآن، لست قلقا بشأن النساء اللواتي يترشحن للانتخابات. أنا أكثر قلقا بشأن النساء كناخبين. نحن نعلم أن حركة النساء في ليبيا محدودة. وأخشى أن تستخدم أيديولوجيات محددة هذا التصويت.

ولهذا السبب أذكر تيسير العملية. وبدلا من التسجيل والتصويت في مكان محدد، ينبغي أن نتوصل إلى حل أكثر مرونة لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى مكان اقتراعهم المحدد. الأمن هو الشغل الشاغل للرجال والنساء في ليبيا.

محمد الجرح

محلل وباحث سياسي

وقد حلل **محمد الجرح** على نطاق واسع التحديات التي ستواجهها الانتخابات المقبلة على مدار العام الحالي.

تتمتع حكومة الوحدة الوطنية بصلاحيات محدودة جدا الواردة ضمن إطار زمني قصير للغاية. لو كان الأمر متروكا لي لما حددت يوم 24 كانون الأول/ديسمبر موعدا للانتخابات. وكان ينبغي تحديدها لمدة 18 شهرا أو سنتين، ولكن قد تم تحديد التاريخ والموافقة عليه الآن. لقد تم تحديد الموعد النهائي وليس هناك عودة إلى الوراء. إن ولاية حكومة الوحدة الوطنية محددة للغاية وهي توحيد مؤسسات الدولة المنقسمة منذ عام 2014، وتهيئة البيئة للانتخابات في ليبيا من وجهة نظر تشغيلية (أي الأمن، الخدمات اللوجستية، إلخ) وأيضا إطلاق مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا، ومن ثم ضمان استعادة الخدمات الأساسية، والأهم من ذلك ضمان إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر.

لماذا نشأت حكومة الوحدة الوطنية؟ جاءت حكومة الوحدة الوطنية بسبب أزمة شرعية في ليبيا. بدأت أزمة الشرعية هذه في نوفمبر 2013 عندما حاول المؤتمر الوطني العام تمديد تفويضه إلى ما بعد موعده النهائي في فبراير 2014 الذي حدده الإعلان الدستوري المؤقت. عندما حصل ذلك، حدث حراك على مستوى الدولة ضد هذا التمديد. تحدى المؤتمر الوطني تلك الحركة، وكان خليفة حفتر نتيجة ذلك التحدي. إذ جاء ظهر شاشة التلفاز وأعلن عن انقلاب في ليبيا وتجميد الإعلان الدستوري المؤقت. فشل الانقلاب وبعد ثلاثة أشهر أطلق عملية عسكرية أعطت في نهاية المطاف لحفتر الشهرة التي يتمتع بها حاليا. يجب أن نتعلم من دروس الماضي؛ عندما تحاول مجموعات سياسية معينة من الأقليات السياسية اختراق الإرادة الشعبية للتغيير من خلال بطاقات الاقتراع.

يمكن تصنيف التحديات المتعلقة بالانتخابات على نطاق واسع فيما يلي: نستطيع النظر إلى قوى الوضع الراهن، وهي مجلس النواب ومجلس الدولة والآن حكومة الوحدة الوطنية، إنها تستخدم تكتيكات مختلفة لمحاولة تأخير الوصول إلى المتطلبات القانونية والدستورية. ولكن بعد الأول من تموز / يوليو، إذا كان لدينا أساس دستوري وقانون انتخابي، فإن أمامنا مهمة ضخمة لتهيئة البيئة للانتخابات من حيث مشاركة الناخبين والمرشحين، والوعي الانتخابي، والأمن.

إذا لم نسمح بالأحزاب السياسية، فسنرى التصويت على أسس قبلية. سيكون الوضع متوترا للغاية بعد الانتخابات، وقد يختار البعض رفضها. يجب النظر في هذه الأسئلة بعناية.

يجب البحث عن خبراء السياسة للنظر في هذه التحديات. فإذا تحدثنا عن القوى المناهضة للانتخابات، فإنها تحظى بدعم الجهات الفاعلة الأجنبية القوية التي ترى أن البيئة والوضع الراهنين الحاليين يقوي وجودها على الأرض. هناك ليبيون في السلطة ومن ثم لديك دول لها وجود وتأثير على الأرض. من ناحية أخرى، هناك الأوروبيون والأميركيون الذين يدعمون الانتخابات، بالإضافة إلى دعم المجتمع المدني والأحزاب السياسية ورئيس مجلس الرئاسة للانتخابات. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك المزيد من التعاون بين الجانب الليبي والمجتمع الدولي لضمان وجود نوع من الائتلاف الذي يستمر في النمو والتعزيز في مواجهة الائتلاف المناهض للانتخابات أو ائتلاف الوضع الراهن.

محمد احمادي

منظم مجتمعات الشباب والمجتمع المدني

محمد حمادي ناقش ملاحظاته حول المنطقة الجنوبية في ليبيا قبل الانتخابات.

للمنطقة الجنوبية وضع مختلف لأن سكانها لا يولون الكثير من الاهتمام للعملية السياسية. في الجنوب، هناك

عدم اهتمام بالانتخابات المقبلة بسبب معاناة السكان من ظروف قاسية وجرائم وأعمال إرهابية. من المهم رفع الوعي الانتخابي بين مواطني منطقة فزان. يعاني هؤلاء من عواقب انقسام الحكومة، فضلاً عن سيطرة الجيش والجماعات المسلحة. مما يجلب معه الارتباك. من الصعب معرفة كيفية دعم الجنوب إذا كان شعبه لا يشعر بالأمان أولاً. وبالتالي، يجب أن تكون الأولويات للتغيير هي ارتفاع معدل الجريمة وغياب سيادة المؤسسات الأمنية. وأما في الواقع، الأولوية هي للصراعات السياسية والعسكرية رفيعة المستوى، وليس ظروف المواطنين. أعتقد أن المسألة الأمنية هي التحدي الأكبر أمام نجاح الانتخابات.

لدينا صراعات ديناميكية بين القبائل الأقوى؛ فهذه القبائل لديها الكثير من المرشحين. أتوقع أن يستخدم المرشحون قبائلهم المسلحة للفوز. يقلقني عدم قدرة الأجهزة الأمنية على حماية الانتخابات ومراكز الاقتراع وكذلك الناشطين والناخبين. هناك احتمال حدوث نزاعات مسلحة بين المرشحين. يأتي العديد من المرشحين المقترحين من قبائل مسلحة على نطاق واسع. وإن لم يتم التحكم بهاذ الجانب، فقد يؤدي ذلك إلى صراع أكبر.

علاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة للمراقبة الدولية للانتخابات. أحد الحلول هو لمؤسسات مثل المعهد الديمقراطي الوطني أو مهمة أمنية خاصة لحماية العملية الانتخابية. هناك يد خفية تحاول إفساد الانتخابات في الشرق والغرب. إذا لم ينجحوا، فسيستخدمون الجنوب لمنع الانتخابات.

المزاج العام في الجنوب هو أن الناس لا يهتمون بالانتخابات ولا يتحدثون عنها. لا أعتقد أنه يتم تشجيع الناس بما يكفي للتسجيل للتصويت. لقد شهدنا ذلك في الانتخابات البلدية التي أجريناها قبل شهرين؛ إذ كانت معدلات المشاركة أقل من 10 أو 15 في المائة من إجمالي السكان الذين لهم حق التصويت.

زهرة لانغي
عضو لجنة الخامسة والسبعين للأمم المتحدة
الرئيس التنفيذي، منصة المرأة الليبية من أجل السلام

بصفتها عضوًا في لجنة الحوار الوطني الليبي، ناقشت زهرة لانغي الجدول الزمني للانتخابات والتوترات حول ما إذا كان يجب أن يأتي الاستفتاء أو الانتخابات أولاً، والقوانين التي يجب وضعها قبل الانتخابات.

نحن بحاجة للتأكد من أن اجتماع الأسبوع المقبل للجنة الحوار الوطني الليبي لن يفشل. إنه لأمر مؤسف أننا كأعضاء في لجنة الحوار الوطني الليبي تم الاتصال بنا قبل أسبوعين فقط من انعقاد اللجنة، لكن لم يتم إصدار أي بيان حول هذا الاجتماع للجمهور. سمح هذا النوع من التقاعس بفراغ وانتشار الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة. حيث نشرت مجموعات معينة قاعدة دستورية مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي للتأكد من أن الجمهور ضد أعمالنا.

لا تزال المعركة في ليبيا تدور حول ما يأتي: الاستفتاء أم الدستور. كيف سنجري الانتخابات؟ الهدف الأول هو تعزيز الشرعية السياسية للبلاد، وليس حل مشكلة الدستور، لم تكن تلك الأولوية أبدا. بعض الفصائل التي تريد الإبقاء على الوضع الراهن تريد أن يكون الأمر متعلقًا بالاستفتاء. يجب أن تستند الانتخابات إلى مشروع الدستور، وهو موضوع إشكالي للغاية ومثير للانقسام في ليبيا. لنكن واضحين؛ القاعدة الدستورية لا علاقة له بمشروع الدستور. تم الاتفاق على ذلك من قبل اللجنة القانونية التي عينتها لجنة الحوار الوطني لوضع القاعدة الدستورية للانتخابات المقبلة.

بعض الناس، وتبعا لأجندات سياسية معينة، يريدون إعادتنا إلى المربع الأول. حيث نتجادل فيما إذا كانت يجب أن تحصل الانتخابات أولاً أو الاستفتاء. إذا كنا نخطط لإجراء انتخابات 24 كانون الأول (ديسمبر) في موعدها، فنحن نعلم أنه لا يمكننا

إجراؤها على أساس مشروع الدستور لأن الاستفتاء مطلوب أولاً. هناك العديد من المشاكل الدستورية والقانونية المتعلقة بقانون الاستفتاء. لم يتبق سوى أربعة أسابيع على الموعد النهائي الذي حدده رئيس مفوضية الانتخابات، بينما حاولت مجموعات معينة تغيير رئيس مفوضية الانتخابات لتأجيل الانتخابات.

كان هذا أحد العوائق. ومع ذلك قالت دول مثل الولايات المتحدة داعمة، إنه لا توجد تغييرات على أي لجان مهمة قد تعرقل الانتخابات في الموعد المحدد.

حسب الموعد النهائي، يجب أن يكون كل شيء جاهزا بحلول الأول من تموز / يوليو. وهذا يشمل القاعدة الدستورية، التي يجب الانتهاء منها. التشريعات الأخرى التي يجب أن تكون جاهزة هي قانون الانتخابات الرئاسية، وقانون الانتخابات النيابية، وقانون الدوائر. وضع رئيس مفوضية الانتخابات اللمسات الأخيرة على المقترحات الخاصة بهذه التشريعات وعرضها اليوم على رئيس مجلس النواب. إذا تمت الموافقة على المقترحات الأسبوع المقبل، فيجب اعتمادها من قبل مجلس النواب. الوقت هو جوهر المسألة. يجب أن تكون هناك شفافية. من حق الشعب الليبي أن يعرف ما سيحدث في اليومين المقبلين.

أخيرًا، يجب أن يكون واضحًا كيف سيتم إجراء الانتخابات وإدارتها في الجلسة القادمة للجنة الحوار الوطني. من المهم أن يشارك المجتمع المدني في الأسابيع المقبلة؛ أن يعملوا على الدعوة إلى الانتخابات والتأكد من أن التشريعات شاملة. كل هذه الأمور ستؤثر على نسبة المشاركة في الانتخابات وموافقة الليبيين عليها.

اللجنة

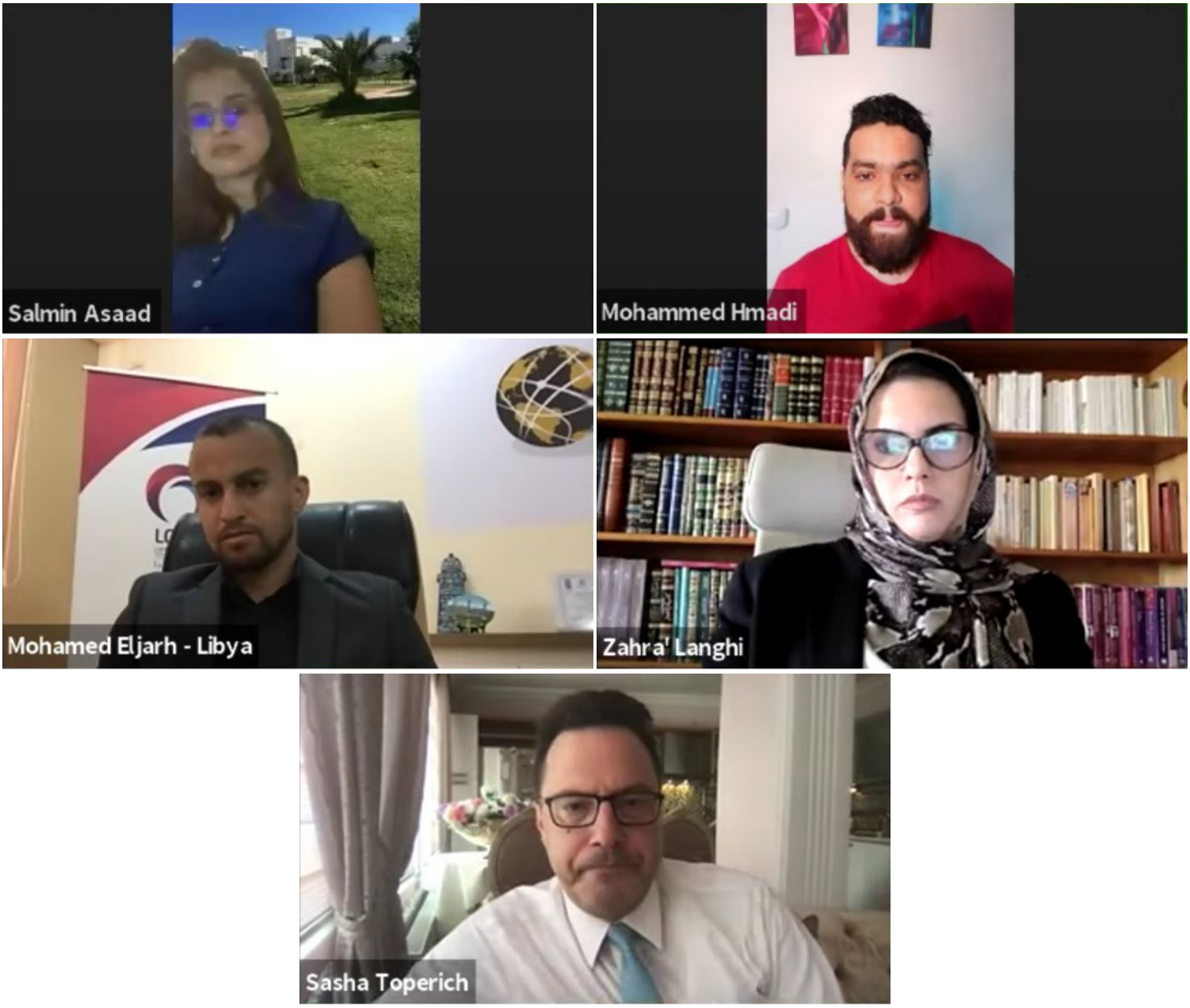

باتجاه عقارب الساعة من أعلى اليسار: سالمين أسعد، محمد احمادي، زهرة لانغي، د. ساشا توبيريتش، محمد الجرح.

عن شبكة القيادة عبر الأطلسي

نحن شبكة دولية غير حزبية من قادة القطاع الخاص ومحللي السياسات المكرسين لتعزيز وإعادة توجيه العلاقات عبر الأطلسي إلى الديناميكيات المتغيرة بسرعة في عالم يتجه نحو العولمة. من خلال الأنشطة الميدانية، و "جولات السياسة"، والمبادرات بعيدة النظر، وسيناريوهات المستقبل، والندوات، والمؤتمرات، وموجزات السياسة. وذلك عن طريق إشراك المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين والصحفيين ورجال الأعمال التنفيذيين والعلماء وغيرهم من قادة الفكر بشأن التحديات المعاصرة للولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط والخليج.

شبكة القيادة عبر الأطلسي هي مؤسسة غير ربحية 501(c)3 في واشنطن العاصمة.

حول منصة "الجيل القادم: القادة الناشئون في ليبيا"

تدعم منصة "الجيل القادم: القادة الناشئون في ليبيا" الجهود المبذولة نحو بناء المؤسسات والمصالحة في ليبيا. وتهدف إلى إلهام مشاركة مدنية أكبر في المجتمعات الليبية وإنشاء شبكة من القادة الشباب الناشئين الملتزمين بالعمل لدعم وتطوير وتعزيز العمل الجماعي والمصالحة داخل البلاد وتعويضات ضحايا الحرب وبناء الهوية الوطنية الليبية.

Project Manager:
Jonathan Roberts
jroberts@transatlantic.org

Ariel Schwartz
aschwartz@transatlantic.org

Transatlantic Leadership Network
1800 M St NW #33161
Washington, D.C. 20036